



العدد: ٦٨
التاريخ: ٢٠٢٤ / ٧ / ٣

إلى / أ.م.د. غفران حمد شلاكة المحترمة
جامعة القادسية / كلية الآداب
الباحث رنا حمود نواص المحترمة
جامعة القادسية / كلية الآداب

م / قبول نشر

تحية طيبة

يسر هيئة تحرير مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية أن تعلمكم بقبول نشر بحثكم الموسوم
بـ (ترجمات عصام الدين الأسفراييني التحويلية)، وسيتم نشره في الأعداد القادمة ، مع التقدير .

أ.د. سرحان جفاتي سلمان
رئيس التحرير
٢٠٢٤ / ٧ / ٣



نسخة منه إلى:

- أمانة التحرير.
- الصادرة.
- وحدة الرقابة.

البريد الإلكتروني: journal of alaqadisia@yahoo.com
journal of alaqadisia@yahoo.com

ترجيحات عصام الدين الإسفراييني النحوية

الباحثة/ رنا حمود نواص

الباحثة : أ.م.د. غفران حمد المالكي

جامعة القادسية/كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

جامعة القادسية/كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

الملخص

ان كل علم من العلوم لابد له من ديباجة تبين فحوى ذلك العلم وجوهره وكل علم من العلوم لابد له من علماء يبين بينهم الاتفاق والاختلاف في امور لها العلاقة بذلك العلم المدروس ولابد لمتلقي من اولئك العلماء ان ينتهج نهجاً خاصاً لترجيح بين اولئك العلماء والترجيح اي التمييز وتقضيل بعض لذا اصطلح على مفهوم الترجيح فعرفه العلماء اصطلاحاً فخر الدين رحمه الله حيث قال الترجيح هو : تقوية أحد الطريقتين على الآخر ليعلم الأقوى فيعمل به وي طرح الآخر من التعريف أعلاه نلاحظ أنه عد العلم طريقةً ومزكراً طريق فلكل عالم طريقه الخاص في نهج علمه وعلى المتلقي من خلال ما ذكر التمييز والتقضيل بين الطريقتين لانتهاج اقرب الطريقتين الى الصواب حسب رأي المتلقي وبذلك يكون المتلقي قد اختار الطريق الارجح.

Grammatical preferences of Issam al-Din al-Isfarayini

Al-Qadisiyah University/College of Arts/Arabic Language Department

Assit.prof. Ghufran Hamad Al-Maliki

Rana Hammoud Nawas

Al-Qadisiyah University/College of Arts/Arabic Language Department.

Summary Every science must have a preamble that explains the content and essence of that science, and every science must have scholars between whom agreement and disagreement can be made clear in matters related to that science studied, and the recipient of those scholars must adopt a special approach to give preference between those scholars and give preference, that is, distinction and preference. Some, therefore, termed the concept of preference, and the scholars defined it as a term by Fakhr al-Din, may God have mercy on him, when he said preference is: strengthening one of the two paths over the other in order to know which is stronger, so he works on it and discards the other. From the definition above, we notice that he considered knowledge to be a method, and since he disliked a method, every scholar has his own way in approaching his knowledge. The recipient, through what was mentioned, must distinguish and prefer between the two paths in order to follow the two paths closest to the correct one, according to the opinion of the recipient, and thus the recipient has chosen the more likely path.

المقدمة:

الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله الطيبين الطاهرين اما بعد
فإن بحثي الموسوم (ترجيحات عصام الدين الإسفراييني النحوية) هو بيان مختصر عن شخصية
الإسفراييني ومكانته العلمية وعن بعض ترجيحاته لآراء العلماء والملاحظ ميل الإسفراييني إلى آراء
البصريين على حساب الكوفيين والملاحظ أنه من اسفرايين التي تقع في شمالي شرق خراسان على
مسيرة خمس مراحل من نيسابور وأن وفاته كانت (٩٥١هـ) أي أنه يعد من العلماء المحدثين ،
وربما دوافع ميله إلى آراء البصريين على حساب الكوفيين هي اعجابه بارائهم كونها في اغلب
الاحيان تكون هي القاعدة والشاذ عنها قليل لا يكاد يذكر في حين أن الكوفيين يشتهرون بكثرة الاعتماد
على الشاذ على حسب المُقَعَّد ومن خلال مسيرة الباحث في البحث صار لازماً عليها الأخذ بمصادر
ومراجع عده ومنها كتاب سيبويه والمبرد والاصول والمفصل والانصاف على سبيل المثال للحصر
راجياً من الله ان يوفقني لما يحب ويرضى وان يجعل عملي هذا في ميزان حسناتي وان أوفق في اتمامه
على اكمل صورة واخيراً وليس اخراً الحمد لله على نعمه ظاهرة وباطنه والصلاة والسلام على رسوله
الكريم وآله الطيبين الطاهرين .

ترجيحات عصام الدين الإسفراييني النحوية

ان كل علم من العلوم لابد له من ديباجة تبين فحوى ذلك العلم وجوهره وكل علم من العلوم لابد له
من علماء يبين بينهم الاتفاق والاختلاف في امور لها العلاقة بذلك العلم المدروس ولابد لمتلقي من اولئك
العلماء ان ينتهج نهجاً خاصاً لترجيح بين اولئك العلماء والترجيح اي التمييز وتفضيل بعض لذا اصطلح
على مفهوم الترجيح فعرفه العلماء اصطلاحاً فخر الدين رحمه الله حيث قال الترجيح هو : تقوية أحد
الطريقين على الآخر ليعلم الأقوى فيعمل به ويطرح الآخر.^(١) من التعريف أعلاه نلاحظ أنه عد العلم
طريقةً ومذكره طريق فلكل عالم طريقه الخاص في نهج علمه وعلى المتلقي من خلال مذكر التمييز
والتفضيل بين الطريقين لانتهاج اقرب الطريقين الى الصواب حسب راي المتلقي وبذلك يكون المتلقي
قد اختار الطريق الارجح.

أولاً: التنازع :

إن الاختلافات النحوية عديدة ومن تلك الاختلافات موضع البحث هو التنازع في العمل إذ ماورد
عاملان لمعمول واحد فتوجب على اللغوي بيان العمل هل هو ينسب للعامل الأول أو العامل الثاني
ومعلوم أن مدرستي البصرة والكوفة لهما آراء حول موضوع التنازع فرواد البصرة يرون أن العمل او
التأثير يكون للعامل الثاني على حساب الأول و " ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين ، نحو " أكرمني
وأكرمت زيداً ، وأكرمتُ وأكرمني زيداً" إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون إلى أن
إعمال الفعل الثاني أولى من أعمال الأول وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل
الأول أولى : النقل والقياس،...^(٢) وهذا النص يوضح تأكيد البصريين على إعمال الثاني أما الكوفيون
فنلاحظ تأكيدهم على أن العمل ينسب للعامل الأول وهم بذلك ينفون تأثير العامل الثاني على عمل الأول
واصل خلافهم مع البصريين يستند إلى أدلة عقلية ونقلية فنلاحظ أنهم انقسموا على قسمين :
القسم الأول : يرى أصحاب هذا القسم إعمال الثاني ، لأنه أقرب إلى المعمول وهذا ماذهب اليه
البصريون :

إذا ما ورد فعلاّن لشخصين فان راي الكوفيين يتجه الى نسبة العامل لمعموله مباشرة مراعاة لقرب
العامل من معموله فلا يعقل أن العامل الاول يؤثر في معمول ظاهر ثاني بل ان العامل الثاني يؤثر في
معمول محذوف ومن ذلك قولنا (ضربتُ وضربني زيد) بتقدير ضربت علي وضربني علي) فأظهرت

المحذوف في الجملة الاولى فصار ضربتُ عامل لمعمول هو علي (وضربني) عامل لمعمول هو علياً ومن ذلك قول سيبويه: "وهو قولك: ضربتُ وضربني زيد ، وضربني وضربتُ زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقص معنى وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد"^(٣) وواضح من نص سيبويه أن القياس هنا قولنا ضربتُ وضربني زيداً فأن اظهار المفعول به في الجزء الأول من النص يبين حقيقة ان لكل عامل معمول سواء كان ظاهراً ام محذوفاً. وقد اورد المبرد نصاً دالاً على أن العمل لمعمول الثاني على حساب الأول وفق رأي البصريين رغم التأكيد على أن العمل يكون للأول كما هو الثاني فأن ظاهر النص دالاً على أن كل عامل لابد له من معمول وقد حذف معمول الأول لسبق العلم به حيث قال المبرد: "...الذي يختاره البصريون وهو أعمال الفعل الآخر في اللفظ. وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل كما عمل الثاني ، فحذف لعلم المخاطب"^(٤)

ونلاحظ من النص أعلاه استبدال المبرد للفظة الثاني بالآخر والآخر دالاً على العامل الثاني وفق رأي البصريين مع تأكيده على أن المعمول به الثاني لأبد له من عامل وعدّ الأول عاملاً في المعمول الأول المحذوف لسبق العلم به .

وقد ذكر صاحب شرح التسهيل ، أن العامل في الاسم هو الفعل الثاني وهو الكثير في كلام العرب ، وهو وارد في القرآن الكريم أيضاً، قال: "...فدل نقل سيبويه مجرداً عن الرأي على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب ، وأن إعمال الأول قليل ، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر خلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم ، وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة منها قوله تعالى {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ} [النساء: ١٧٦] وقوله تعالى: {ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} [الكهف: ٩٦] وقوله تعالى: {وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا} [الروم: ١٦]... وهذا كله من إعمال الثاني .^(٥) وقال ايضاً: "العامل من الفعل وشبهه يتناول المتنازعين بعطف وغير عطف فعلى كان أو فعلاً واسماً نحو أو أسمين نحو أنا مكرم ومفضل زيداً. والعاملان في هذه الامثلة متفقان في العمل . ومثال اختلافهما فعلى اكرمت ويكرمني زيد . ومثال اختلافهما اسمين أنا مكرم ومحسن إلى زيد . ومثال اختلافهما فعلاً واسماً أنت مكرم فيشكرك زيد. وهذا كله على إعمال الثاني"^(٦)

وواضح من خلال النص أن ابن مالك فصل القول في أنواع المتنازعين ومصادق ذلك أنه اكد على فروق بين المتنازعين في تأكيده أن المتنازعين يتنازعان على معمولٍ سواء كان ذلك التنازع بعطف أم بغيره أو بفعل أو باسم سواء كان ذلك الاسم مفرداً بذاته أو اسم يتبع اسم وايضا تأكيده على توافق العاملين في العمل بعطف أو غير عطف أو بمسماة غير اسم وقد يتفق العاملان لمعمولين مثل ذلك اكرمت ويكرمني زيداً فالكرم واقع من كليهما والاختلاف واضح في قولنا(انا مكرم ومحسن إلى زيد)فالكرم واقع من زيد تجاهي و الإحسان واقع مني تجاه زيد

ومن الذين وافقوا رأي سيبويه والمبرد وابن مالك في اعمال العامل الثاني على حساب الاول السمين الحلبي إذ قال : "أعلم أن الله على كل شيء قدير، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، كما في قولهم (ضربني وضربتُ زيداً) فجعله من باب التنازع كما ترى ، وجعله من إعمال الثاني وهو المختار عند البصريين ، فلما أعمل الثاني أضمر في الأول فاعلاً، ولا يجوز أن يكون من إعمال الأول ، لأنه كان يلزم الإضمار في الثاني بضمير المفعول فكان يقال : فلما تبين له قال أعلمه ان الله . ومثله في إعمال الثاني: {ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} ، {هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ} إلا أن الشيخ ردّ عليه بأن شرط الإعمال على ما نص عليه النحويون اشتراك العاملين ، وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبراً أو

يكون العامل الثاني معمولاً للأول نحو: (جاءني يضحك زيدٌ) فإن (يضحك) حال عاملها (جاءني) فيجعل (جاءني) أو (في) (يضحك) ضميراً حتى لا يكون الفعل فاصلاً...^(٧) مما تقدم يتضح التوافق بين رأييه و رأي من سبق من علماء اللغة في أن العامل الثاني هو أولى بالعمل رغم تأكيده على أن العامل الأول يعمل حاله حال العامل الثاني بتقدير محذوف هو معمول لعامل الأول حذف لسبق العلم به.

القسم الثاني: إعمال الأول وهو قول الكوفيين

إن المدرسة الكوفية من المدارس التي تعد معادلاً موضوعياً مع المدرسة البصرية فأرائهم تجعل للفكري مجالاً للتمحيص والتدقيق في صواب كل مدرسة من مدرستي البصرة والكوفة في ما ذهب اليه ونلاحظ أن الكوفيين امتازوا عن البصريين في مسألة التنازع بين عاملين في أنهم ذهبوا الى تأكيد عمل العامل الأول على حساب الثاني ولهم في هذا الأمر أدلة عقلية ونقلية ونقل ابن يعيش عن الفراء قوله: "...إنك اذا قلت قام وقعد زيد فكلا الفعلين عامل في زيد وهو ضعيف لان من الجائز تغيير أحد العاملين بغيره من النواصب وحينئذ يؤدي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة وذلك فاسد واذا لم يجز أن يعمل معاً فيه وجب أن يعمل أحدهما فيه وتقدر الآخر معمولاً يدل عليه المذكور ... وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوف دل عليه المذكور الظاهر ، وكان الفراء لا يرى الإضمار قبل الذكر وتقول على مذهب الكسائي ضربني وضربت زيداً وفي التثنية ضربني وضربت الزيدين وفي الجمع ضربني وضربت الزيدين فتوحد الفعل الأول في كل حال لخلوه من الضمير"^(٨) ومما تقدم يتضح أن رأي ابن يعيش ضعيف لجواز استبدال أحد العاملين مكان الآخر في العمل حيث قد يأتي الاسم الواحد مرة مرفوعة ومرة منصوبة لحال واحدة مما يؤثر فساد الرأي واذا تعذر أن يعمل في العمل ذاته لضعف الرأي فلا بد أن يعمل احد العاملين في ذلك المعمول مما يؤكد صواب ما ذهب اليه البصريون على حساب الكوفيين في أن العمل يكون لعامل الثاني لقرب العامل من معموله ومما يؤكد صواب ما تقدم ذهب الكسائي الى أن حذف الفاعل لدلالة الفاعل الثاني عليه الظاهر ومن ذلك يتضح قوة رأي مدرسة البصرة مقارنة برأي المدرسة الكوفية وخالفه الكسائي الفراء في ابطاله لإضمار المعمول الأول ، ومن الملاحظ أن الفراء اعتمد على ثبوت الفعل صفة الافراد ضرب لتثنية والجمع وهذا دليل ضعيف فالمعلوم في اللغة ان الفعل يتخذ صيغة واحدة افراداً وتثنية وجمعاً تقول جاء زيد وجاء الزيدان وجاء الزيدون ومن العلماء اللذين نقلوا رأي الكوفيين ورأي البصريين وفاضل بينهما ابن مالك حيث قال: "وجعل الفراء الرفع في نحو قام وقعد زيد بالفعلين معاً . والذي ذهب اليه غير مستبعد فإنه نظير قولك: زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه ، فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر فيلزمه أن يكون منطلقان مرفوعاً بالمعطوف والمعطوف عليه ، لأنهما يقضيانه معاً ..."^(٩)

وقال أيضاً: "إنّ التنازع لا يتأتى بين عاملين متأخرين نحو: (زيد قام وقعد) لأن كل واحد من المتأخرين مشغول بمثل ما شغل به الآخر من ضمير الاسم السابق ، فلا تنازع بينهما بخلاف المتقدمين نحو: (قام وقعد زيد) فإن كل واحد من الفعلين موجه في المعنى إلى (زيد) وصالح للعمل في لفظه فأعمل أحدهما في ظاهرة والآخر في ضميره والمختار عند البصريين إعمال الثاني وعند الكوفيين فإن اقتضى رفعاً دون الثاني تعين عند الفراء إعماله"^(١٠)

مما تقدم يبين لنا تأكيد ابن مالك على أن التنازع لا يبين بين العاملين المتأخرين وبذلك أوجب تقدمهما فلا يعد تنازاً بين العاملين المتأخرين إلا بشرط التقدم إذ ان كل فعلٍ من الفعلين عمل في زيد فقولنا قام وقعد زيد أي ان القيام حدث لزيد والقعود حدث لزيد إلا أن القيام لمحذوف تقديره (زيداً) والقعود لظاهراً هو (زيداً) ومن ذلك يتضح لنا قوة مذهب البصريين على حساب الكوفيين الذين اعتمدوا

على العامل الثاني على حساب الأول في العمل خلاف الكوفيين الذين اكدوا على عمل الأول بشرط اقتضاء الرفع الأول دون الثاني .

وفي الرد على ترجيحات الكوفيين :أما الأول :وهي مسألة العدد فاعتبر فيها أيضا القرب ، واتفق مع القرب السابق ، فلا أثر له ، ولا يلزم من مراعاة سابق قريب مراعاة سابق بعيد . وأما الثاني : وهو الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل فيقابلة ما يؤدي إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل ، وذلك لايحوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب خاصة لتدخل الجملتين باشتراكهما في المعمول .^(١١)

ونلاحظ مدرسة فتيه قياساً بالبصرة والكوفة جاء علماءها ليوافقوا ويفاضلوا بين آراء علماء البصرة والكوفة ومن أقوال البغداديين حول مسألة التنازع ايرادهم لرأي الفراء حول التنازع في قوله (ضربني وضربت زيدا) فلم يجيز قول الكسائي لوجوب وجود الفاعل لكل فعل ولم يجوز ما ذهب اليه البصريون لعدم امكان الإضمار قبل الذكر فلايد لمضمر ان يسبق ما يدل عليه ولا يمكن ان يطبق ما تقدم الابدع جعل الفعلين شيء واحداً حيث جعل الرفع اعراب لزيد بهما معاً وهذا الراي الذي اعتمده الفراء علماً ان رفع الفاعل بالفعلين ممتنع ، إذ لم يعلم في العربية ان هناك فعلاً عاملاً في معمول في معمول واحد ومما تقدم وجوب ان كل عامل لابد عامل لابد له معمول والامتناع و اراد من حيث ان العامل يعمل في معموله فيعطيه صفة اعرابية فمن المستبعد اشتراك عاملين في معمول واحد فلا بد لكل عامل من صفة اعرابية لمعموله فأن عددنا الرفع لأحد العاملين على حساب الآخر فقد تركنا العامل الآخر دون عمل وهذا ممتنع في اللغة .^(١٢)

نلاحظ مما تقدم أن البغداديين ميزوا بين الأدلة وبينوا مواطن الضعف في أدلة البصريين والكوفيين دون ترجيح وكأنهم تركوا الترجيح للقارئ.

قال عصام الدين الإسفراييني : "ويختار البصريون إعمال الثاني ، وإذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الأقرب فالأقرب رعاية للقرب والبعد عن لزوم الفصل بين العامل والمعمول والعطف قبل تمام المعطوف عليه .(والكوفيون الأول) للإعمال ، ففي الاداء تفنن إذ إعمال الأول لسبق طلبه وخلوه عن الإضمار قبل الذكر ، وحذف الفاعل ، وعن التزام حذف المفعول أو التكرار ، والطريقان يتعارضان من حيث القياس والترجيح للأول بحسب الاستعمال فهو أحق بالاختيار وبالتقديم في الاعتبار فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأول الأولى للأول ، لأن الإضمار في الشيء جعله مستتراً فيه ولذا صح قولهم : ولا يضمّر الفاعل في المصدر ، والمراد هنا إيراده ضميراً ، سواء كان مستتراً كما في ضمير الواحد أو بارزاً كما في ضمير التثنية والجمع ."^(١٣)

من خلال النص اعلاه يلاحظ

١- تأكيد الإسفراييني على أن البصريين يحبذون ويؤكدون على أن العامل الاخير هو الأولى بالعمل مهما تعددت العوامل وحجتهم في ذلك القرب والبعد بين العامل والمعمول فكلما قرب العامل من معموله كان ذلك الأولى

٢- ايراده راي الكوفيين حول اعمال المعمولات واياهما أولى في العمل فنلاحظ تأكيد الكوفيين على أن العامل الأول هو الأولى في العمل وحججهم في ذلك ما بين نقلية وعقلية فالحجج العقلية القياسية قولهم أنهم قاسوا أن الأولى في العمل هو العامل الأول لتأكيدهم على التعارض في العمل إذ ما اعتمد العامل الثاني ومن ذلك ما اورده الإسفراييني قوله : "إذ إعمال الأول لسبق طلبه وخلوه عن الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل وعن التزام حذف المفعول أو التكرار والطريقان يتعارضان من حيث القياس " ومما تقدم نلاحظ عزوفهم عن الاعتماد على المعمول الأول لتعارض الوارد في العمل بين الأول والثاني والذي يأتي

مخالفاً للقياس العقلي ومن المحدثين الرواد الذين ادلوا بدلوهم في قضية التنازع الدكتور فاضل السامرائي حيث قال ما معناه جواز أن يكون المعمول الأول ظاهراً والثاني مضمراً مع تضعيف رأي القائل بإضمار المعمول الأول وإظهار الثاني إذ أكد على انقسام النحاة على قسمين الأول منهم أكد على إعمال الأول لسبق ذكره وهم الكوفيون والقسم الثاني أكد على أن العمل للعامل الثاني على حساب الأول لقربه من معموله وهم البصريون الذين اكدوا على وجوب التقارب بين العامل ومعموله بالجملة الواحدة أما إذا جاء عاطف بين العامل الأول والعامل الثاني فقد فصلت بين العامل ومعموله بأجنبي ولعطفة على أن الجملة قبل أن تتم خلاف الأصل حيث اجمعوا على جواز إعمال أيهما شئت إلا أن اختلاف الأول فيهما يوجب الأعمال في الأول والاضمار في الثاني بإضمار الأول ضعيف^(١٤).

ثانياً- الاسم المرفوع بعد لولا:

اختلف العلماء في الاسم المرفوع بعد (لولا) فذهب طائفة منهم إلى أنه مرفوع على الابتداء ، أما خبره فيكون في الغالب دالاً على معنى عام كالكينونة أو الثبوت أو الوجود ويكون حينئذ محذوفاً وجوباً، أما الرأي الآخر ، فهم يرون أنه فاعل لفعل محذوف ومن العلماء الذين ذهبوا مذهب البصريين سيبويه في تأكيده على أن الاسم بعد (لولا) ارتفع بالابتداء ومصدق ذلك قوله :

سبويه (ت ١٨٠هـ): " هذا باب من الابتداء يضم فيه ما يُبنى على الابتداء وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا. أما لكان كذا وكذا فحديثٌ معلقٌ بحديث لولا. وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيدُ أخوك، إنما رفعته على ما رفعت عليه زيدُ أخوك. غير أن ذلك استخبارٌ وهذا خبرٌ. وكان المبنى عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكانه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان"^(١٥)

مما تقدم نلاحظ أن سيبويه يؤكد على أن (لولا) مع اسمها هي باب من ابواب الابتداء لا بد للاسم بعد لولا من مضميرٍ دالٍ على حاله الاعرابي وهو عند سيبويه مرفوعٌ ابتداءً على منوال ماذهب إليه البصريون يقول سيبويه وكان الاسم المرتفع بالابتداء ارتفع لشبهه بالاسم الذي يأتي بعد ألف الاستفهام ومن ذلك يتضح أن سيبويه لم يأت بمصدر (منع) مثلاً جاء به أهل الكوفة القائلون بـ لولا منع زيد لزرته فقد عد (زيدٌ لزرته) فقد عد (زيدٌ) مرفوعاً بالابتداء ، أما الكوفيون فاختلّفوا في سبب رفعه فذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ) إلى أنه مرتفع بتقدير فعل ، فلو قلت : لولا زيد لأكرمتهك ، فالمعنى لولا وجد زيد لأكرمتهك إلا أن صاحب رصف المباني ذكر أن الاسم بعد لولا يرتفع بتقدير فعل نابت (لا)منابه ، فالقول : لولا زيد لأكرمتهك ، معناه (لو انعدم زيد لأكرمتهك) . وعد هذا هو الصحيح ، وعليه فإن الاسم بعدها ظاهراً كان أو مضمراً منفصلاً ليس مبتدأ^(١٦) . وذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ) إلى أن الاسم بـ (لولا)نفسها^(١٧). وممن ذهب سيبويه المبرد في أن الاسم بعد لولا قد ارتفع بالابتداء وخبره قد حذف وجوباً إذ

قال المبرد (٢٨٥هـ): " اعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف لما يدل عليه ذلك قولك: لولا عبد الله لأكرمتهك ف (عبد الله) ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف والتقدير لولا عبد الله بالحضرة، أو لسبب كذا لأكرمتهك فقوله: (لأكرمتهك) ، خبر معلق بحديث (لولا) و (لولا) حرف يُوجب امتناع الفعل لو وفُوع اسم تقول: لولا زيد لكان كذا وكذا فقوله: لكان كذا وكذا،..."^(١٨).

ومن العلماء الذين ذكروا أن من موجبات حذف الخبر ابن السراج إذ قال (ت ٣١٦هـ): "الجهة الثانية: أن تحذف الخبر لعلم السامع، فمن ذلك أن يقول القائل: ما بقي لكم أحد، فتقول: زيد أو عمرو، أي: زيد لنا، ومنه لولا عبد الله لكان كذا وكذا، فعبد الله مرتفع بالابتداء والخبر محذوف وهو في مكان كذا وكذا، فكانه قال: لولا عبد الله بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن حذف حين كثر

استعمالهم إياه...^(١٩) ومما اكده ابن السراج في النص اعلاه أن كل معلوم سلفاً أمكن حذفه وقد اكد ابن السراج على أن الرفع يكون للاسم بعد لولا بالابتداء وقد تابع البصريين في هذه المسألة وهو بذلك يطابق رأي سيبويه وأن من ابرز المسائل الخلافية بين مدرستي البصرة والكوفة هو الحرف (لولا) وقد اختلف في قضية العامل والمعمول في أيهما يعمل في الاسم بعد لولا فقال البصريون إن الاسم يرتفع ابتداءً في حين أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الاسم بعد لولا هو معمول لفعل محذوف إذا حذف ظهر ذلك الفعل. ومن ذلك ما ذكره ابن الانباري قال ابن الانباري (ت ٥٧٧هـ): "ذهب الكوفيون إلى أن "لولا" ترفع الاسم بعدها، نحو "لولا زيدٌ لأكرمُكَ"، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائب عن الفعل الذي لو ظَهَرَ لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك "لولا زيد لأكرمُكَ"..."^(٢٠) مما تقدم يتبين لنا أن ابن الانباري اكد الخلاف بين المدرستين في تحديد رافع الاسم بعد لولا.

ومن الذين نهجوا نهج سيبويه في هذه المسألة العكبري إذ أكد قضية سبق ذكرها هي أن كل معلوم سلفاً جاز حذفه إذا وقع بعد اسم لولا إذ قال العكبري (ت ٦١٦هـ): "فِيمَا يَسُدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ قَمَنَ ذَلِكَ (جَوَابَ لَوْلَا) فِي قَوْلِكَ لَوْلَا زَيْدٌ لَا تَيْتِكَ وَالتَّقْدِيرُ لَوْلَا زَيْدٌ حَاضِرٌ وَمَوْجُودٌ فَصَارَ طَوْلُ الْكَلَامِ بِالْجَوَابِ دَالاً عَلَى الْمَحْذُوفِ وَمَغْنِيّاً عَنْهُ وَمِنْ ذَلِكَ (لِعَمْرِكَ) فِي الْقِسْمِ وَالتَّقْدِيرِ قَسَمِي وَالْجَوَابُ دَالٌّ عَلَى الْمَحْذُوفِ"^(٢١) واضح مما تقدم في النص أن قصد العكبري يتركز على المحذوف بتقدير (حاضراً) حيث يؤكد على أن العلم بالمحذوف يجوز حذفه اختصاراً حاضراً وموجوداً فطول المحذوف وسبق العلم به جاز حذفه وكذلك القسم بعد اسم لولا لسبق العلم به بتقدير (لولا زيد لعمرِكَ زرتكَ

ومن العلماء الذين ادلوا بدلوهم في قضية الحذف بعد لولا ابن الحاجب (٦٤٦هـ) ونلاحظ أنه اكد ما اكده سابقه في أن الحذف واجب بعد اسم لولا لحضوره في الذهن وسبق العلم به ومن ذلك قوله: "ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره "لأن فيه قرينه تشعر بخصوصيته، ولفظاً ملتزماً ذكره في موضعه، فكان فيه توفية للمعنى واللفظ جميعاً، فالتزم الحذف فيه لذلك، وهو في أبواب منها: باب (لولا)، لأنها تدل على امتناع الشيء لوجود غيره، فكان فيها إشعار بحكم الوجود على ما يذكر بعدها، وملتزم مجيء جواب فيها في موضع خبره، فأغني عن ذكره."^(٢٢) استعمل ابن الحاجب لفظ الوجوب في قضية حذف المضمرة بعد اسم لولا لتأكيد على قضية سبق العلم بالمحذوف فلا داعي لذكره ودليله في ذلك وجود قرينة دالة على المحذوف مما يوفي المعنى واللفظ معاً فلا حاجة لذكره. والغريب في الأمر أن الرضي عد لولا في باب امتناع لامتناع ثم يستشهد بنص يدل على أن لولا فيه هي امتناع لوجود وليست امتناع لامتناع ومن ذلك قوله لولا علي لهلك عمر وفسر ذلك بقوله (لولا وجود علي لهلك عمر) اذن امتنع هلاك عمر لوجود علي

قال الرضي: "...وهو قريب من وجه، وذلك أن الظاهر منها أنها (لو) التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني... فمعني: (لولا علي لهلك عمر) لو لم يوجد علي لهلك عمر"^(٢٣)

قال المرادي (ت ٧٤٩هـ): "...وليس في الكلام حرف يعمل الرفع فقط، خلافاً للفراء في قوله: إن لولا ترفع الاسم الذي يليها، في نحو: لولا زيد لأكرمُكَ. ومذهب البصريين أن الاسم، بعدها، مرفوع بالابتداء."^(٢٤)

لم يعد المرادي أن هناك حرفاً مختصاً بالرفع وحده وإنما هو خالف الفراء الذي استدل على أن رافع الاسم هو لولا إذ عضد رأي البصريين القائلين بأن الاسم بعد لولا يرفع بالابتداء وهو بذلك سار على منوال سيبويه وبقيّة من شابه سيبويه بريه من علماء البصرة .

وقد تفرد ابن هشام عن سبقه إذ نظر الى امكان حذف ما بعد اسم لولا يعود إلى قضية الاطلاق والتقييد فأكد على أن ما بعد اسم لولا امكن حذفه مطلقاً فلو قيد لوجب ذكره ومن ذلك قوله قال ابن هشام (٧٦١هـ): "وأما حذفه وجوبا ففي مسائل:

إحداها: أن يكون كونا مطلقا والمبتدأ بعد لولا"، نحو: "لولا زيد لأكرمته" أي: لولا زيد موجود، فلو كان كونا مقيدا، وجب ذكره إن فقد دليله، كقولك "لولا زيد سالمنا ما سلم" وفي الحديث: "لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنييت الكعبة على قواعد إبراهيم" ، وجاز الوجهان إن وجد الدليل، نحو: "لولا أنصار" (٢٥) واضح ما اكده سلفاً ان ابن هشام ينظر الى المحذوف بعد اسم لولا من منظار التقييد والاطلاق فما كان مطلقاً جاز حذفه وما قيد وجب ذكره

قال عصام الدين الإسفراييني: "...وفي جعل: (لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا) من مواضع حذف الخبر ، ولمذهب الكسائي أنَّ ما بعد ((لولا)) فاعل فعل محذف، أي ((لَوْلَا وَجَدَ زَيْدٌ)) ولمذهب الفراء ان(لولا) رافعة لما بعده ،لتنزيله منزلة الوجود ،يفهمونها بلا مهلة ولايرييك فيه أن الكلام لا يكون من حرف واسم إجماعاً ،لأن هذا السلب مختص بما سوى حرف ناب مناب الفعل ،عند من يجعل هذا الحرف عاملاً عمل الفعل ،مثل : (لولا زيد) على مذهب الفراء ،و: (ويازيد) على مذهب المبرد ،ومذهب الكسائي أقيس لأن(لولا) ك(لؤلؤ) ،و (لولا) ينفك عن الفعل ،كذا قيل . ونحن نقول (لولا) من كلم المجازات ، والشرط لا أقل فيه من أن كونه فعلية أولى .ويرجح مذهب البصري الذي اختاره المصنف بأن حذف فعل الفاعل وجوباً لا يكون بدون المفسر ،و (لا) لا محالة يتكرر في الماضي غالباً إلا في الدعاء وجواب القسم ..."(٢٦)

وواضح من خلال نص الاسفراييني أنه ذكر اقوال العلماء ومذاهبهم المختلفة في الاسم المرفوع بعد (لولا)

١- فمذهب الكسائي أن الاسم المرفوع بعد (لولا) هو فاعل لفعل محذوف فالفاعل فيه الفعل المحذوف نفسه وليس (لولا)

٢- مذهب الفراء أن الرفع في الاسم الذي بعد (لولا) هي (لولا) نفسها وعلة ذلك عنده(لتنزيله منزلة الوجود)

٣- ذكر الاسفراييني مذهب الكسائي وجعله الأقيس وعلة ترجيحه لهذا المذهب بقوله (لان (لولا) ك (لؤلؤ) و(لولا)ينفك عن الفعل ونحن نقول (لولا) من كلم المجازات والشرط لا أقل فيه من أن كونه فعلية أولى) أي أنَّ (لولا) هي تنفك عن الفعل، وهي من ادوات الشرط وليست فعلية .

١- رجح المذهب البصري بقوله (ويرجح مذهب البصري الذي اختاره المصنف) وقد ذهب د. ابراهيم ابراهيم بركات من أنَّ الاسم المضاف الواقع بعد(لولا) يرفع بالابتداء وهو الوجه الارجح عنده (٢٧)

ثالثاً: الاشتغال

الاشتغال: هو اشتغال فعلٍ أو ما يقوم مقام الفعل عن اسمٍ متقدم عليه بضمير هذا الاسم أو بمناسب إلى ضميره أو ملابسه ولو تفرغ الفعل للاسم أو لما نسب إلى ضميره لنصبه لفظاً أو محلاً^{٢٨} ويشترط في صحة الاشتغال أن يربط الاسم المتقدم والفعل المشغول برابطٍ وهو الضمير الذي لايعود على الاسم المتقدم وقد يكون الضمير متصلاً بالفعل أو منفصلاً عنه^{٢٩} قال سيبويه: " وإن شئت قلت (زيداً ضربت) وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره كأنك قلت : ضربت زيداً ضربته ، إلا انهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره ، فالاسم هنا مبني على المضمر.

فان قلت (زيد مررت به) فهو من النصب ابعد من ذلك ... وإن شئت قلت : (زيدا مررت به) تريد ان تفسر له مضمرأ كأنك قلت ، اذا مثلت : جعلت زيدا على طريقي مررت به ... واذا قلت : (زيد لقاك اخاه) فهو كذلك وإن شئت نصبت لأنه إذا وقع على شيء من سببه ، فكأنه قد وقع به ، والدليل على ذلك أن الرجل يقول : أهنت زيدا بإهانتك أخاه واکرمته بإكرامه أخاه" ٣٠

ذهب الكسائي إلى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ، وأنّ الضمير ملغى ، وذهب الفراء إلى أنّ الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور ، لأنهما في المعنى لشيء واحد . ويرد عليهما نحو (سعيداً مررت به) فإنّ الفعل (مر) لا يصح أن ينصب الاسم المتقدم كما لا يصح أن يلغي الضمير المجرور لأن الفعل لا يتعدى إليه إلا بالحرف ، ونحو (زيداً هدمت داره) و(خالداً خطت قميصاً له) فأنه لا يصح تسلط الفعل على الاسم المنصوب قبله ٣١ .

وقد جوّز الحريري الرفع والنصب في الاشتغال ، إذ قال (ت ٥١٦ هـ): ((بَابِ الْإشْتَغَالِ وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ لَمْ تُنْهَ وَخَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَضِمَّتُهُ فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ كَلَاهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتْبُ)) (٣٢) وتفسير ما تقدم في زيدٍ ضربته فترى أن ضربت مرفوعاً علامة رفعه الضمة والهاء كذلك مضموم إذ كان الفاعل انا اما إذ كان الفاعل بتقدير انت فأقول ضربته فالرفع والنصب جائزان هنا .

وقد حدد السهيلي المواضع التي يختار فيها النصب على الرفع إذ قال (ت ٥٨١ هـ): ((ومن باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، ربطوا في هذا الباب اختيار النصب على الرفع بالأمر والنهي والاستفهام والجحد والجزاء. وليس مقصوراً على هذه المواضع، بل كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى كان النصب فيه هو الوجه، ألا ترى إلى قوله سبحانه: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)) [القمر: ٤٩] (٣٣)

من خلال ما تقدم نلاحظ أن السهيلي يختار النصب في مواضع منها الأمر والنهي والاستفهام والجحد والجزاء فنلاحظ ان النواصب اشتغلت بالاسم فنصبته وهنا النصب أولى وقد فصل ابن مضاء في قاعدة الاشتغال ، إذ قال : (ت ٥٩٢ هـ): ((باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره مثل قولنا (زيداً ضربته). وأقول: إن كل فعل تقدمه اسم وعاد منه على الاسم ضمير مفعول، أو ضمير متصل بمفعول، أو بمخفوض، أو بحرف من الحروف التي يخفض ما بعدها، فإن ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبراً أو غير خبر، وغير الخبر يكون أمراً. أو نهياً، أو مستفهماً عنه، أو محضوضاً عليه، أو متعجباً منه. فإن كان أمراً أو نهياً فالاختيار في النصب، ويجوز رفعه، كقوله (زيداً أضربه)، وكذلك (زيداً اضرب غلامه)، وكذلك (زيداً امرُ به)، والنهي كالأمر، قال الأعشى:

هريرة ودّعها وإن لام لائم غداة غد أم أنت للبين واجم

وكذلك إن كان الأمر باللام، كقولك (زيداً ليضربه عمرو)) (٣٤)

ومما تقدم يتضح أن عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبه يجعل العامل ينشغل بالضمير عن الاسم الصريح وممن توافق في الرأي مع ابن مضاء ابن مالك اذا اكد على ان عود الضمير على الاسم يجعل الناصب منشغلاً بالضمير عن الأصل ومن ذلك قوله إذ

قال : ((إذا تقدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظاً ، أو محلاً وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في

ضميره فذلك الاسم السابق ينصب بفعل لا يظهر موافق للمشغول معنى)) (٣٥)

من خلال النص أعلاه أكد ابن مالك على ضرورة أن يكون الفعل الذي تقدم عليه الاسم صالح للنصب اي قابل للتعدي إلى مفعول به فبخلاف ذلك لا يعد الفعل اللازم صالحاً للنصب وهذا التعدي يجعل الفعل ينشغل بضمير عائد على الاسم فينصب الاسم بفعل مقدر وهذا الذي ذهب اليه ابن مالك مذهب جمهور النحاة .

وقال المرادي (ت ٧٤٩ هـ) ((ألقى الصحيفة كي يخفف رحلة والزاد حتى نعله ألقاها يروى بجر النعل على أن حتى جارة، وبنصها على وجهين: أحدهما أنها عاطفة، والآخر أنها ابتدائية، والنصب بفعل مقدر، يفسره الظاهر، من باب الاشتغال.)) (٣٦)

من خلال النص اعلاه يلحظ أن لفظة (نعله) في الشاهد الشعري عند المرادي أما مجرورة بـ (حتى) أو منصوبة إذا كانت (حتى) عاطفة أو ابتدائية .

قال ابن الانباري في مسألة القول في ناصب الاسم المشغول عنه : "ذهب الكوفيون إلى أن قوله : "زيدا ضربته " منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر والتقدير فيه : ضربتُ زيدا ضربتهُ". (٣٧)

وممن أوجب تقدم الاسم على عامله السيوطي إذ

قال : في باب الاشتغال ((... هُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ وَيَنْصَبَ ضَمِيرُهُ أَوْ مَلَابِسُهُ كَالْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِهِ وَالْمُشْتَمَلِ صِلَتِهِ عَلَى ضَمِيرِهِ نَحْوُ زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ وَزَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ وَهَذَا أَكْرَمْتُ الَّذِي يُحِبُّهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ تَأَخَّرَ الْأِسْمُ بَعْدَ الضَّمِيرِ نَحْوُ ضَرَبْتُهُ زَيْدًا عَلَى الْبَدَلِ أَوْ زَيْدٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ فَلَيْسَ مِنَ الْبَابِ وَفَاعِلٌ يَنْصَبُ قَوْلِي عَامِلٌ جَائِزٌ الْعَمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ لَوْ لَمْ يَشْتَغَلْ بِمَا بَعْدَهُ كَالْفِعْلِ وَاسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ)) (٣٨) وقد أكد السيوطي بضرورة تقدم الاسم وهو (المشغول عنه) على الفعل ، وإذا تأخر فلا يعدُّ من باب الاشتغال انما يعرب بدلاً إن نصبت ومبتدأ مؤخر إن رفعت

وقال الأسفرايني: وقال الأسفرايني: ((وفي الأمر والنهي أي في وقت الأمر والنهي على أنهما مصدران ، سواء كان الأمر بلفظ الأمر وكذا النهي ، أو بلفظ الخبر ، نحو : ((زيدا اضربه)) ، و ((زيدا تضربه)) ، بمعنى : اضربه ، وكأنه أراد بهما يندرج فيه الدعاء والالتماس أيضاً ، فهذا أسقط الدعاء ، مع أنه ذكره الزمخشري على أنه لا يصير بذكر الدعاء وافياً بالضبط . ومنهم من قدر فيما قبل الأمر ، ومنهم من قدر في وقت وقوع الأمر والنهي بعده ، وهما كما ترى ، وكان الأظهر : وقبل الأمر والنهي (إذ هي) أي : ما (بعد حرف النفي والاستفهام وإذا الشرطية وحيث) وما قبل الاسم الذي قبل (الأمر والنهي) ، (مواقع الفعل) ، أي : مواقع لها مزيد اختصاص بالفعل

((فالأولى نصب ذلك الاسم ليقدر الفعل قبله ، فيقع الفعل في هذه المواضع ، ولو رفع يكون الواقع فيها الاسم وفيه بحث لأنه في النصب في (أزيداً أنت ضاربهُ) لا يقع الفعل بهذا الهمزة ، بل الاسم، فإنه في تقدير (أزيداً أنت ضارب) إلا أن يقال : اسم الفاعل في حكم الفعل، فتأمل)) (٣٩)

من خلال نص الإسفرايني يلحظ ما يأتي

١- رجح الإسفرايني حالة النصب للاسم المتقدم على الفعل في باب الاشتغال بقوله ((فالأولى نصب ذلك الاسم ليقدر الفعل قبله)) إلا أنه لم يحدد المذهب الذي ذهب هذا المذهب فجعله ترجيحاً عاماً شاملاً لكل العلماء الذين سلكوا هذا الرأي

٢- الزام وقوع اسم الفاعل بعد همزة الاستفهام إذ يعمل عمل الفعل .

٣- اغفل الإسفرايني ذكر حكم الاسم الواقع بعد أداة الاستفهام ، وهو جواز الوجهين النصب على المفعولية والرفع على الابتداء، على شريطة ألا يفصل بينهما وبينه فاصل إلا بالظرف كقولهم : أفينا طالبٌ قدره الأستاذ؟

ومن المحدثين من ذكر الخلاف الحاصل بين المدرستين ، قال د. فاضل السامرائي : "اختلف النحويون في ناصب الاسم المشغول عنه فذهب جمهور النحويين البصريين إلى أن ناصبه فعل مضمَر وجوباً مماثل للفعل المذكور في نحو (خالداً أكرمته) أي أكرمت خالداً ، ويناسبه في المعنى في نحو (خالداً سلمت عليه) والتقدير : حييت خالداً سلمت عليه ، و(خالداً ضربت أخاه) والتقدير أهنت خالداً

ضربت أخاه... وذهب الكسائي إلى أنّ نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ، وأنّ الضمير ملغى ، وذهب الفراء إلى أنّ الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور ، لأنهما في المعنى لشيء واحد.^{٤٠} نلاحظ ان الدكتور سجل نقطة فارقة مفادها ان الفعل اللازم لا يتعدى الا بفعل جر وبذلك سجل اعتراضه على الجملة انفة الذكر (سعيدا مررت به) إذ ان الفعل (مررت) لازم غير متعدي إذ ذكر ان النصب جاء اضطراراً بتقدير ناصباً في الجملة إذ ان المعلوم ان الفعل اللازم لا ينصب مفعول به .

الخاتمة:

واخيرا وليس اخراً وبعد طول مسيراً مع بحثي المتواضع هذا أحمد الله واشكر فضله اني وصلت إلى النهاية معه علماً أنه بحثاً لا يخلو من الغموض والصعوبة واحسب اني بذلت فيه قصارى جهدي لآخذه بصورة مقبولة كون هذا البحث له من الدقة في تناول الموضوعات الثلاثة آنفة الذكر (التنازع والاشتغال والاسم المرفوع بعد لولا) واءاء الإسفراييني التي يعدها ترجيحات له على اراء غيره من العلماء ويلحظ من خلال البحث بروز نتائج عده منها

١_ ميل الإسفراييني إلى اراء البصريين احياناً على حساب الكوفيين ذلك انهم يقعون القواعد التي لاتحتل الشذوذ الا نادراً في حين أن الكوفيين يعتدون بالشاذ من اللغة .
٢_ لاحظ الإسفراييني تركيز البصريين على العامل الاخير في الجملة لفض التنازع وقد برروا اعتمادهم اياه وفق مستوى القرب والبعد بين العامل والمعمول .
٣_ في حين ان الكوفيين يعدون العامل الأول هو الذي يُعتد به في الجملة ويفضون من خلاله التنازع مسوغين اعتمادهم على العامل الأول وفق قاعدة القياس في اللغة في حين أن البصريين يعتدون بقاعدة السماع.

١. يُلاحظ ترجيح الإسفراييني لنصب الاسم المتقدم في باب الاشتغال دون أن يُصرّح باصحاب هذا المذهب وهي مسألة خلافية ذكروها اصحاب المصنفات التي عنت بالمسائل الخلافية
٢. أوجب الإسفراييني وقوع اسم الفاعل بعد همزة الاستفهام إذ يحل اسم الفاعل محل الفعل عنده.
٣. يلاحظ أن الإسفراييني كثير الاعتداد بأراء البصريين إلا أنه يُعجب بأراء أحد علماء الكوفيين وهو الكسائي في مسألة عده لولا ك (لولم) من حيث العمل .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، كمال الدين أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق د-جودة مبروك محمد مبروك ، ط١، مكتبة الخانجي القاهرة ، ٣٩٧٣هـ-٢٠٠٢م .
٢. الأصول في النحو ، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق د- عبد الحسن الفتلي ، ط٣، مؤسسة الرسالة بيروت ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م
٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق د-محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا بيروت.
٤. البرهان في تناسب سور القرآن ، أحمد بن ابراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي أبو جعفر (ت ٧٠٨هـ) ، تحقيق محمد شعباني ، وزارة الأوقاف والشؤون العلمية ، المغرب ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .
٥. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د-حسن محمود هندواوي ، ط١، دار كنوز اشبيليا، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م .
٦. حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، يوسف الشيخ محمد البقاعي ، ط١، دار الفكر ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .

٧. الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق د- فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٨. (٢٨) الرد على النحاة :أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن مضاء ابن عمير اللخمي القرطبي ، =أبو العباس (٥٩٢هـ)، تحقيق د- شوقي ضيف ، ط١ ، دار الفكر العربي القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.
٩. رصف المباني في شرح حروف المعاني ،أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ، تحقيق أ.د. أحمد محمد الخراط ، ط٣، دار القلم دمشق ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
١٠. شرح الكافية الشافية ، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي ،تحقيق د- عبد المنعم أحمد هريري ، ط١، دار المأمون للتراث ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
١١. شرح العصام على كافية ابن الحاجب ،ابراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني المشتهر بعصام الدين (ت ٩٥١هـ)،تحقيق د-محمد باسل عيون السود ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت
١٢. -شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ،
١٣. -شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر ، ط٢، جامعة قاز يونس بنغاري ١٩٩٦م.
١٤. شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط١، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
١٥. شرح ملحّة الإعراب ، أحمد فال بن أدو الجكي الشنقيطي ، تحقيق محمد ولد سيدي محمد ولد الشيخ ، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م .
١٦. شرح التسهيل ، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجبائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) تحقيق د- عبد الرحمن السيد ود- محمد بدوي المختون ، ط١، هجر للطباعة والنشر ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٧. شرح المفصل، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلّي (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق محمد علي ببيضون ، ط١،
١٨. شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت ٧٦٩هـ)، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٢، دار مصر للطباعة (دار التراث) القاهرة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٩. كتاب سيبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ،تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٣،مكتبة الخانجي ، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٠. اللباب في علل البناء والاعراب ، أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)تحقيق د- غازي مختار طليمات ، ط١،دار الفكر بدمشق ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
٢١. المسائل الحليّات ، أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق د-حسن هنداوي ، ط١،دار القلم ،دار المنارة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٢٢. معاني النحو ،فاضل صالح السامرائي ، ط٢،العاتك ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٢٣. معاني القرآن للفراء ، أبي زكريّا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ط٣ ، عالم الكتب بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
٢٤. .المقتضب،أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، ط٢، القاهرة
٢٥. النحو العربي ، ابراهيم ابراهيم بركات ، ط١، القاهرة ، دار النشر ، ٢٠٠٧.

٢٦. نتائج الفكر في النحو، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ) تحقيق وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، ط ١ ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

٢٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق أحمد شمس الدين ، ط ١ ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- (١) -ينظر البرهان في تناسب سور القرآن : ٧٤١/٢
- (٢) -الانصاف في مسائل الخلاف :الانباري ٧٩ (مسألة ١٣)
- (٣) كتاب سيبويه : ٧٣/١-٧٤
- (٤) -المقتضب : ٧٢/٤
- (٥) ينظر شرح التسهيل : ١٦٧/٢ .
- (٦) -المصدر السابق : ١٦٤/٢
- (٧) - الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥٦٩/٢
- (٨) - شرح المفصل : ٢٠٥-٢٠٦
- (٩) - شرح التسهيل : ١٦٦/٢
- (١٠) -شرح الكافية الشافية : ٦٤٣-٦٤٤
- (١١) ينظر : التذيل والتكميل ، ابوحيان الاندلسي : ٨٣/٧
- (١٢) -ينظر المسائل الحليات : ٢٣٨
- (١٣) -شرح العصام : ١٢٦
- (١٤) -ينظر معاني النحو : ١٢٣/٢-١٢٤
- (١٥) كتاب سيبويه : ٢٧٩/١
- (١٦) -ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٦ (مسألة ١٠)، ورصف المباني : ٢٩٤، والجنى الداني : ٦٠٢
- (١٧) -ينظر معاني القرآن للفرء : ٤٠٤/١
- (١٨) -المقتضب: ٧٦/٣
- (١٩) -الأصول في النحو : ٦٨/١
- (٢٠) -الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٦/١
- (٢١) -اللباب في علل البناء والاعراب : ١٤٥/١
- (٢٢) -شرح المقدمة الكافية : ٣٧٦/٢
- (٢٣) -شرح الرضي : ١٠٤/١
- (٢٤) -الجنى الداني : ٢٧
- (٢٥) -أوضح المسالك: ٢٢٠/١-٢٢١
- (٢٦) -شرح العصام : ١٧٠
- (٢٧) ينظر النحو العربي : ٣٩٠/٥
- ٢٨ -الرد على النحاة : ٩٥، والنحو العربي ٣٩٩/٢، والنحو العربي أحكام ومعان ٤٢٨/١
- ٢٩ -ينظر النحو العربي : ٤٠٣/٢
- ٣٠ -كتاب سيبويه : (٤٢/١-٤٣) وانظر شرح ابن عقيل : (١٢٩/٢) وحاشية الخضري : ٣٤٧/١
- ٣١ - ينظر التصريح : ٢٩٧/١ والهمع ١١٤/٢
- (٣٢) ملحّة الإعراب: ٢٨.
- (٣٣) نتائج الفكر في النحو: ٣٣٦.
- (٣٤) نتائج الفكر: ٩٥، البيت للاعشى ينظر في ديوانه ص ٢٤٣.
- (٣٥) شرح الكافية الشافية: ٦١٤.
- (٣٦) الجنى الداني في الحروف والمعاني: ٥٥٣/١.
- ٣٧ -الانصاف في مسائل الخلاف : ٧٧ مسألة ١٢
- (٣٨) همع الهوامع: ١٣٠/١.
- (٣٩) شرح العصام على الكافية: ٢٥٠.
- ٤٠ -معاني النحو : ١٢٦/٢